

## مذكرة تقديم عامة

### حول مشروع قانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي

يهدف مشروع قانون-الإطار إلى تطوير المنظومة الضريبية وإرساء المبادئ العامة للقانون الجبائي المغربي المنبثقة عن توصيات المناظرة الوطنية حول العدالة الجبائية المنعقدة يومي 03 و04 ماي 2019 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولابد من التأكيد أن هذا المشروع الذي يحدد التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال تطوير وعصرنة المنظومة الضريبية جاء نتيجة مشاورات موسعة مع كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتعبيرا عن الإرادة والتزام الجماعيين من أجل ملاءمة نظامنا الضريبي مع التطورات والتحول العميقة التي تعرفها البنية الاقتصادية وطنيا ودوليا والتحديات المرتبطة بها.

والهدف الأساسي المتوخى هو وضع الإطار المرجعي الذي يحدد أسس سياسة جبائية واضحة المعالم تركز على نظام أكثر عدالة ومنتاسق وفعال وتنافسي وشفاف من شأنه خلق الظروف الملائمة للاستثمار وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية ببلادنا وكذا من أجل التعبئة الفعالة والمضطرده للموارد الضرورية لتمويل السياسات الاجتماعية وبرامج التنمية الجهوية والمحلية.

لذا يعتبر مشروع قانون الإطار بمثابة خارطة الطريق التي تأطر سياسة الدولة في المجال الجبائي تعتمد على مقاربة شمولية متعددة الأبعاد مع الحرص على ضمان التقائية السياسات العمومية والتدابير المتخذة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة.

ويتضمن المشروع الأهداف الرئيسية للإصلاح الجبائي المرتقب وآليات تنزيله وقواعد الحكامة الجيدة طبقا لأحكام الدستور سيما تلك المتعلقة بمساهمة الجميع في تحمل التكاليف العمومية كل على قدر استطاعته، بصفة تضامنية وبشكل يتناسب مع الوسائل المتوفرة.

وتتمحور أهداف مشروع القانون الإطار حول أهم المحاور التالية:

- تشجيع الاستثمار المنتج وذي القيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل؛
- تقليص الفوارق قصد تعزيز العدالة والتماسك الاجتماعي؛
- التنمية الترابية وتعزيز العدالة المجالية؛
- تكريس الحكامة الجيدة وتعزيز فعالية ونجاعة الإدارة الجبائية؛
- توطيد الثقة مع المرتفقين؛
- الانفتاح على الممارسات الفضلى الدولية في المجال الجبائي.

ويحدد المشروع الآليات التي سيتم اعتمادها تدريجيا لتحقيق هذه الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع يتضمن أيضا مقتضيات خاصة تكرس الطابع الشمولي لتطوير وإصلاح المنظومة الضريبية وذلك بالتنسيق على محورين أساسيين:

- إصلاح جبايات الجماعات الترابية التي تشكل مكونا أساسيا لنظامنا الجبائي، وذلك من أجل تبسيطها وملاءمتها مع جبايات الدولة؛
- اتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بترشيد وتبسيط قواعد الوعاء والتحصيل المتعلقة بالرسوم شبه الضريبية وكذا الواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية.

